الا انهم حذفوا بعضه لزوما وسموا الباقي باسم الخبر مجازا واختاره ابن الهمام
تبعا للرضي والحاصل ان الاقوال ثلاثة كون الخبر الظرف والمجرور او المتعلق المحذوف
او المجموع قال بعضهم وقد يقال الخلاف لفظي لان القايل بالاول نظر للظاهر وكل
منهما هو العامل لا بد من اعتباره والقايل بالثاني نظر لكون العامل هو الاصل
والمقصود بالذات وان فيه بقية لا بد من اعتباره والقايل بالثالث نظر الى المعنى
المقصود للمخبر واعلم ان كلا من الظرف والمجرور قسمان مستقر ولغو فان
كان العامل محذوفا وجوبا فمستقر سواء كان عاما او خاصا والا فلغو وقيل المستقر
ما كان عامله عاما واجب الحذف واللغو ما كان متعلقه خاصا سواء وجب
حذفه كيوم الجمعة صمت فيه او جاز كزيد راكبا على الفرس والاول هو المشهور
وسمي الاول مستقرا لانه لما حذف متعلقه انتقل الضمير منه الى الظرف او المجرور
واستقر فيه او لانه مستقر فيه حذفت صلته اختصارا لكثرة الاستعمال وان سمي
الثاني لغوا لان الضمير لما لم ينتقل من العامل الموجود في اللفظ كان ملغى عن الاعتبار
قوله حذف وجوبا هذا يقتضي ان المحذوف كون عام ان الخاص لا يجب حذفه في
هذا المقام قال سم والوجه التعميم لان المحذوف اعم من العام والخاص كما
اوضحه السيد في بحث الحمد لله من حاشية الكشاف قوله وانتقل الضمير
الذي كان فيه قال سم ان قلت هل انتقاله قبل الحذف او بعده او معه قلت
يحتمل انه قبله ولا يقال انه يلزم تخلية العامل من الضمير وهو ممتنع لانا لا نسلم
امتناعه بدليل انه بعد الحذف فارغ منه الا ان يقال ان انه بعد الحذف نايب
الظرف عنه في تحمل الضمير فلم يقل بفراغه منه بخلافه قبل الحذف ويحتمل انه
بعده ولا يقال انه يلزم حذف العامل في الضمير المتصل معه بغايته وذلك
غير ممكن لانه امر اعتباري تقديري ويحتمل انه معه ولعله اولى لانه لا يلزم
عليه شيء قوله فان فؤادي عندك الدهر اجمع وجه الدلالة منه ان لفظ
اجمع المرفوع لا يصح ان يكون توكيدا للفؤاد ولا للدهر لانهما منصوبان ولا لل

للضمير

للضمير للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان اذ التوكيد
مقصود للطول والحذف مقصود للاختصار وكذا لاسم ان باعتبار محله قبل دخول
الناسخ لان الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ فتعين كونه توكيدا للضمير المنتقل
الى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل على ذلك الفصل بالاجنبي وهو الدهر فانه جائز
في الضرورة قوله ما فيه معنى كان الخ ما هو متضمن معناه من فعل وما دل على
معنى عام ولو بمعنى الماضي فانه يعمل في المجرور اتفاقا وفي الظرف على الاصح
لان الظرف اذا صح ان يعمل فيه الظرف فعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي احرى واولى
وقال المانع الظرف منصوب نصبا ظاهرا فهو مفعول بمنزلة المفعول واعلم انه
اذا قدر متعلق الظرف والمجرور كاينا او كان فهو من كان التامة لا الناقصة والا
كان كل منهما في موضع الخبر لها فيقدر متعلق اخر وهكذا فيتسلسل التقدير
قوله او الجملة الظاهر ان الانفصال حقيقي فالاخبار باحدهما لا يخرج عن احد
القبيلين وانما اورده الناظم قسما براسه لانه لا يتعين فيه تقدير بل هو
متردد بينهما ونظر للظاهر في جعله الصلة لا نظر لما في نفس الامر قوله
والمختار عند الناظم الاول واختاره غيره ايضا معللا بان الاصل في الخبر الافراد قال
زكريا وهو الحق لانه المتبادر عند اطلاق اللفظ والمفهوم منه وذلك علامة
الحقيقة فان اريد المستقر في الماضي لفظ ينبغي ان يقدر عليه قد استقر وكان ذلك
مجازا وذهب ابن هشام الى انه لا يترجح تقدير اسما ولا فعلا بل يقدر بحسب
المعنى قوله لا يتوجه التقدير الخ بالاضافة اي ان تقديره باسم فاعل اخصر ويع
فوايده بالتقدير اي الى تقدير شيء اخر وتقدير الفعل يحوج الى قد فقال
كون الجملة ذات محل من الاعراب لا يقتضي انها مفردة بل [illegible] جميع
الاعراب بل يقتضي ذلك موقعها موقع المفرد [illegible]
قوله والمرجح المحكوم عليه به الخ اي والمرجح الذي حكم به على محل الفعل الخ
فلظهور [illegible] يقتضي ان كل ما [illegible] الاعراب لا بد من تقديره

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)